

22 يونيو/حزيران 2018

## يجب على دولة فلسطين وضع حد للاستخدام المفرط للقوة والاعتقال التعسفي والتعذيب ضد المتظاهرين السلميين

عمدت السلطات الفلسطينية في الضفة الغربية وإدارة حماس القائمة بحكم الواقع في قطاع غزة إلى ممارسة القمع الوحشي ضد المحتجين السلميين على مدى الأسبوعين الماضيين. ومنظمة العفو الدولية تتدد أشد التنديد بالإجراءات العنيفة التي لجأت إليها قوات الأمن، حاثّة سلطات الضفة الغربية وغزة على اتخاذ خطوات فعالة على الفور لكبح جماح قوات الأمن، وتعزيز الحق في حرية التجمع السلمي، وتقديم المسؤولين عن التعسف أو الإفراط في استخدام القوة إلى العدالة.

ففي 13 يونيو/حزيران، قمعت قوات الأمن في الضفة الغربية مظاهرة للنشطاء في رام الله، خرجت لمطالبة الحكومة الفلسطينية برفع العقوبات المفروضة على قطاع غزة الذي تديره حركة حماس. وفي 12 يونيو/حزيران، أعلن مستشار الرئيس الفلسطيني محمود عباس لشؤون المحافظات منع إصدار أي تصاريح للمظاهرات والتجمعات حتى نهاية عيد الفطر. غير أن المنظمين أكدوا عزمهم على مواصلة التظاهر، مؤكدين أنهم لا يسعون لأي مواجهات مع السلطات الفلسطينية.

وقد رصدت منظمة العفو الدولية المظاهرات، وأجرت 26 مقابلة مع الضحايا، والشهود، والصحفيين، وأحد المهنيين الطبيين العاملين في مستشفى بالقرب من الموقع؛ وخلصت إلى أن قوات الأمن الفلسطينية - بما في ذلك الكثيرون من أفراد الأمن الذين يرتدون لباساً مدنياً - اعتدت بصورة وحشية على العشرات من المتظاهرين السلميين والمارة، مستخدمة في ذلك القنابل الصوتية، وعبوات الغاز المسيل للدموع، والاعتداءات البدنية لتفريق المتظاهرين. وألقى أفراد الأمن القبض على ما لا يقل عن 52 من المتظاهرين والمارة بصورة تعسفية، وتعدوا عليهم بالضرب أثناء اعتقالهم. وكان من بين من تعرضوا للاعتقال التعسفي والتعذيب ليث أبو زياد، الموظف بمنظمة العفو الدولية؛ فقد تهجم عليه اثنان من أفراد الأمن في ثياب مدنية وهو في طريقه إلى الموقع لرصد المظاهرة؛ ثم سلموه لعناصر من الشرطة يرتدون الزي الرسمي، فتعدوا عليه بالضرب أثناء اعتقاله.

ويوم الاثنين الموافق 18 يونيو/حزيران، استخدم أفراد يرتدون ملابس مدنية - أغلب الظن أنهم من عناصر أجهزة الأمن التابعة لحماس - أساليب العنف لفض مظاهرة نظمتها لجنة الأسرى والمحربين في غزة للمطالبة برفع العقوبات المفروضة على رواتب موظفي السلطات الفلسطينية في قطاع غزة، وإنهاء حالة الانقسام السياسي الفلسطيني.

وهذا المنحى المتصاعد من قمع أي انشقاق أو معارضة في الصراع السياسي الدائر بين إدارتي الضفة الغربية وقطاع غزة هو أمر يبعث على الانزعاج البالغ والقلق العميق.

### الاعتداء على المتظاهرين والمارة في رام الله يوم 13 يونيو/حزيران

في الساعة 9:30 من مساء يوم 13 يونيو/حزيران، هاجم عناصر من قوات مكافحة الشغب الفلسطينية ممن يرتدون الزي الرسمي والأقنعة حشداً من المتظاهرين السلميين المطالبين برفع العقوبات التي تفرضها السلطة الفلسطينية في رام الله على غزة. فلم تكذ تنطلق المظاهرة حتى أطلق أفراد الشرطة عبوات الغاز المسيل للدموع والقنابل اليدوية الصاعقة على المتظاهرين مباشرة؛ كما تأذى منها بعض المارة غير المشاركين في المظاهرة.

وبعيد تفريق المتظاهرين أول الأمر، بدأت مجموعات من أفراد يرتدون لباساً مدنياً في الاعتداء على المتظاهرين والمارة في مكان المظاهرة؛ وكان من بين هؤلاء المعتدين بعض عناصر قوات الأمن في ثياب مدنية، وهو الأمر الذي بدا جلياً من طبيعة تفاعلهم مع أفراد قوات الأمن الذين يرتدون الزي الرسمي. وكان ثمة آخرون من المدنيين الذين يرتدون قبعات بيضاء أو صفراء تحمل العلامات المميزة لحركة فتح، ممن ظهروا في الشارع الرئيسي في رام الله، وهم يرددون هتافات التأييد للرئيس عباس. وقد وقعت الاعتداءات على مرأى من قوات الشرطة وقوات الأمن الوطني الفلسطيني، فلم تحرك ساكناً حتى عندما طلب أفراد الجمهور منها التدخل.

وشهدت منظمة العفو الدولية العشرات من حوادث الاعتداء التي كان المعتدون فيها رجالاً في ثياب مدنية شوهوا وهم يكيلون اللكمات والصفعات والركلات للمتظاهرين، ثم يعتقلونهم بعنف، غالباً بتشديد الخناق على أعناقهم، ثم اقتيادهم إلى مرأب للسيارات كانت قوات الشرطة تتخذة مرفقاً مؤقتاً للاحتجاز. وداخل هذا المرفق، شهدت منظمة العفو الدولية جانباً من سوء المعاملة والإيذاء الذي تعرض له المعتقلون على أيدي أفراد من الشرطة يرتدون الزي الرسمي داخل حافلات الشرطة، من قبيل الركل واللكم والضرب بالهراوات.

وتحدث مندوبو منظمة العفو الدولية مع 26 من المتظاهرين والمارة حول ما تعرضوا له أو شاهدهوا؛ وقال أحدهم للمنظمة إنه جرح في رأسه وركبته اليمنى بعد أن أصابته القنابل اليدوية الصاعقة إصابة مباشرة، ووصف ما انتابه من القلق خشية الاعتقال إذا ما ذهب للمستشفى طلباً للعلاج. وقالت امرأة إنها شهدت رجالاً في ثياب مدنية يتعدون على أحد المتظاهرين بالضرب، ثم يحملونه إلى مرفق الاحتجاز المؤقت التابع لقوات الأمن. وأضافت أنها رأت هؤلاء الرجال يصعقون المتظاهر بسلاح للصعق بالصدّات الكهربائية وهم يحملونه إلى المعتقل المؤقت. وتحدثت منظمة العفو الدولية مع امرأة أصابتها قنبلة يدوية صاعقة، مما أحدث لها حروقاً في ذراعها ووجهها. كما ذكرت أنها بينما كانت تحاول توثيق الاعتداءات التي يتعرض لها المتظاهرون، أحاطت بها مجموعة من الرجال، وطرحوها أرضاً، ثم حاولوا سرقة هاتفها.

ووفقاً لمعلومات منظمة العفو الدولية، فقد بلغ العدد الإجمالي لمن اعتُقلوا بصورة تعسفية من المتظاهرين والمارة ما لا يقل عن 52؛ فيما تعرض عشرات آخرون للاعتداء والضرب. وفي ساعة مبكرة من صباح اليوم التالي، تم إخلاء سبيل جميع المعتقلين.

## أعمال العنف والتحرشات الجنسية

وصفت اثنتان من النساء اللاتي شهدن المظاهرة لمنظمة العفو الدولية جانباً من أعمال العنف والتحرشات الجنسية التي تعرضتا لها هما أو شهدتاها؛ فقالت إحداهما إن رجالاً يرتدون لباساً مدنياً ركلوها، وإنها شهدت هؤلاء الأفراد يمسون بأثناء نساء أخريات، ويركلون أخريات في منطقة العانة. وقالت امرأة أخرى إن رجالاً يرتدون قبعات حركة فتح أحاطوا بها وطاردوها أكثر من مرة، وكانوا يوجهون ألفاظ نابية لمجموعات من النساء.

كما تحدثت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والنشطاء الحقوقيون الفلسطينيون عن عدد من حوادث العنف والتحرشات الجنسية التي مارستها قوات الأمن الفلسطينية ضد المتظاهرات والمتفرجات.<sup>1</sup>

## الاعتداءات على وسائل الإعلام والصحفيين

شهدت منظمة العفو الدولية قوات الأمن الفلسطينية تصادر أجهزة التصوير من الصحفيين، وتمنع المارة من التقاط صور فوتوغرافية أو تسجيلات مصورة للوقائع. كما أحاطت قوات الأمن الفلسطينية بموظفي منظمة العفو الدولية وهددتهم أكثر من مرة، وهم يحاولون توثيق الاعتداءات التي يتعرض لها المتظاهرون. وتحدثت منظمة العفو الدولية إلى مصور تليفزيوني تابع لقناة فلسطين التليفزيونية، قال لها إن قوات الأمن حاولت مصادرة كاميرته، ولكنه رفض إعطاءها لهم، فاكتموا بانتزاع بطاقة الذاكرة منها؛ وقال إن نفس الشيء حدث لعدد من الصحفيين؛ وأفاد "المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية" (مدى)، أن ما لا يقل عن 17 اعتداء قد وقع على الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام.<sup>2</sup> وقد شملت هذه الاعتداءات الضرب، واستخدام الغاز المسيل للدموع، ورذاذ الفلفل الحار، ومصادرة الأجهزة - وكل هذا بهدف منع الصحفيين من تغطية المظاهرات.

## الحرمان من الرعاية الطبية

أصيب الكثير من المشاركين وغير المشاركين في المظاهرة بجروح، ونقل العشرات منهم إلى المستشفى للعلاج من جراء إفراط قوات الأمن الفلسطينية في استخدام القوة في رام الله في 13 يونيو/حزيران. وقد تحدثت منظمة العفو الدولية إلى طبيب يعمل بالمجمع الطبي الفلسطيني في رام الله، وهو مستشفى عام بالقرب من موقع المظاهرة، قال لها إن ما لا يقل عن 20-30 شخصاً تلقوا العلاج بالمستشفى مساء ذلك اليوم لما تكبدوه من إصابات أثناء المظاهرة؛ وأشار إلى أن معظم تلك الإصابات كانت جروحاً رضية متعددة، وارتجاجات، وسحجات، وحالات نزيف داخلي وخارجي.

<sup>1</sup> انظر مؤسسة الحق، "قوات وعناصر قوات الأمن الفلسطينية يفضون مظاهرة سلمية في رام الله بالقوة"، 15 يونيو/حزيران 2018:

[www.alhaq.org/advocacy/topics/palestinian-violations/1273-palestinian-security-forces-and-agents-forcefully-disperse-peaceful-demonstrators-in-ramallah](http://www.alhaq.org/advocacy/topics/palestinian-violations/1273-palestinian-security-forces-and-agents-forcefully-disperse-peaceful-demonstrators-in-ramallah)

<sup>2</sup> انظر مركز مدى، "الاعتداء على الصحفيين والمواطنين خرق فاضح لحرية التعبير"، 14 يونيو/حزيران 2018:

[http://www.madacenter.org/report.php?lang=2&id=1791&category\\_id=6&year=2018](http://www.madacenter.org/report.php?lang=2&id=1791&category_id=6&year=2018)

كما تحدثت منظمة العفو الدولية إلى أحد المتظاهرين، أصيب بجرح دامٍ في وجهه بسبب ما تعرض له من ضرب مبرح بهراوة على يد عناصر الأمن الفلسطيني. وقال إنه لما وصل إلى المستشفى، اعتقله عناصر من الشرطة الفلسطينية يرتدون ملابس مدنية خارج غرفة الطوارئ، ومنعوا عنه العلاج الطبي، ثم راح أربعة منهم يوسعونه ضرباً من جديد، واقتادوه إلى مركز الشرطة في سيارة خاصة. وأخلي سبيله بعد عدة ساعات، ثم أعيد إلى المستشفى لتلقي العلاج الطبي.

كما استمعت منظمة العفو الدولية لروايتين على الأقل عن الإهمال الطبي، حيث تجاهلت قوات الأمن الفلسطينية حاجة أحد الأشخاص للعلاج الطبي العاجل، بينما كانت تعتقل المتظاهرين والمارة. فقد شكّا أحد الأشخاص من أنه كان يعاني من مشكلات في القلب وصعوبة في التنفس، فطلب تلقي المساعدة الطبية ونقله إلى المستشفى لأنه قد أجريت له مؤخراً عملية قسطرة. وظل يلح ويؤكد على ضرورة التوجه إلى المستشفى للعلاج قائلاً: "إما أن أموت في الحافلة أو أتوجه إلى المستشفى"، وقال إن أحد أفراد الشرطة رد عليه قائلاً: "مت في الحافلة إذن!".

وشهدت منظمة العفو الدولية حالة أخرى لرجل داخل حافلة الشرطة أصيب بجرح في الرأس وكان ينزف بغزارة؛ فطلب من قوات الأمن تلقي العلاج الطبي لوقف النزيف، ولكنه حُرِم من العلاج لمدة 30 دقيقة على الأقل؛ وفي نهاية المطاف، أعطوه ضمادة لتغطية جرحه.

#### الاعتقال التعسفي لأحد موظفي منظمة العفو الدولية

اعتُقل ليث أبو زياد، الموظف في منظمة العفو الدولية، بصورة تعسفية، وتعرض للضرب أثناء محاولته رصد المظاهرة في رام الله؛ وقام أفراد الشرطة الفلسطينية بتعذيبه أثناء احتجازه.

وقد شهد موظفو منظمة العفو الدولية المظاهرة بهدف رصد وقائعها؛ ولدى اقترابهم من موقع المظاهرة، شاهدوا أفراد قوات الأمن الفلسطينية ممن يرتدون ثياباً مدنية وهم يعتقلون أحد المتظاهرين، ويضربونه في الطريق؛ فأخرج ليث جواله لتسجيل هذه الواقعة؛ وما كاد يفعل ذلك حتى انقض عليه رجل بلباس مدني، أمسكه من عنقه ودفعه إلى بوابه معدنية؛ وكان الرجل يصرخ في وجه ليث، ويسأله عن سبب تصوير الواقعة. ولم يفصح الرجل عن هويته، أو يتح لليث الفرصة لأن يقول شيئاً؛ بل لف ذراعه حول عنقه حتى كاد يخنقه. وقال موظف آخر من منظمة العفو الدولية للرجال الذين اعتقلوا ليث وضربوه إنهما موظفان في منظمة العفو الدولية، ولكنهم تجاهلوه وأمروه بالانصراف. وأثناء اقتياد ليث إلى الحافلة، كان أفراد الأمن يوجهون له اللكمات والصفعات.

ونُقل ليث إلى مرأب السيارات القريب من موقع المظاهرات، وهو المرأب الذي اتخذته قوات الأمن مرقعاً مؤقتاً للاحتجاز، حيث أوسعوه ضرباً أمام حافلة صغيرة تحمل علامات الشرطة. وانهالت اللكمات والصفعات على وجه ليث والجزء العلوي من جسمه، وكان يشارك في الضرب ثلاثة على الأقل من أفراد قوات الأمن، اثنان منهم يرتديان الزي الرسمي لقوات الأمن والثالث بلباس مدني. وحاول ليث أن يوضح لهم أنه يعمل لدى منظمة العفو الدولية، ولكنهم تجاهلوه؛ ثم انتزع أحد أفراد قوات الأمن جوال ليث عنوة من جيبه الجانبي، وزجوا به في حافلة صغيرة تابعة للشرطة، حيث أوسعوه ضرباً مبرحاً من

جديد؛ وشمل الضرب توجيه اللكمات إلى الوجه والجزء العلوي من الجسم، والركل، والضرب بهراوة خشبية. وأخضع جميع المتظاهرين التسعة عشر لمعاملة غير إنسانية، إذ حُشروا في سيارة صغيرة مغلقة النوافذ، ووجهت إليهم إهانات لفظية.

واستمر الضرب وتوالت الألفاظ النابية من حين لآخر على مدى ساعة، حتى نُقل ليث إلى مجمع قوات الأمن الوطني في رام الله حيث اعتُقل. ثم نُقل إلى مركز شرطة فلسطيني، ظل فيه إلى أن أُخلي سبيله لاحقاً. وبلغت المدة الإجمالية التي أمضاها ليث رهن الاعتقال ست ساعات.

### قمع مظاهرة سلمية في غزة في 18 يونيو/حزيران

في 18 يونيو/حزيران، قام رجال يرتدون ثياباً مدنية تابعون لإدارة حماس القائمة بحكم الواقع في قطاع غزة بقمع اعتصام نظمته لجنة الأسرى والمحربين وعائلات الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. وكان الاعتصام السلمي، الذي نُظِم في ساحة السرايا بمدينة غزة، يطالب برفع العقوبات عن قطاع غزة، كما يدعو إلى وحدة الصف الفلسطيني بين الحكومة التي تديرها حركة فتح في الضفة الغربية وإدارة حماس القائمة بحكم الواقع في قطاع غزة.

وقد تحدثت منظمة العفو الدولية إلى شخصين ممن شهدوا الاعتصام؛ وقال كلاهما إنه لم تكذباً المظاهرة حتى راح رجال يرتدون ثياباً مدنية - زُعم أنهم تابعون لحركة حماس - يرددون هتافات ضد الرئيس الفلسطيني محمود عباس في محاولة لاستقزاز المتظاهرين، وكان من بينهم بعض أقارب الأسرى من أعضاء حركة فتح القابعين في السجون الإسرائيلية. وأدى ذلك إلى وقوع عراك ومشادات، بما في ذلك تعرض المتظاهرين والصحفيين للضرب على أيدي رجال يرتدون ثياباً مدنية. وأفاد "المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية" (مدى) أن ما لا يقل عن ثمانية من الصحفيين والمصورين التلفزيونيين قد تعرضوا للاعتداء والضرب، وأُتلقت كاميراتهم أثناء تغطية المظاهرة.<sup>3</sup> ومن الواضح أن قوات الأمن والشرطة التابعة لحماس التي كانت متواجدة في الموقع تقاعست عن حماية المتظاهرين؛ يُشار إلى أن حركة حماس أصدرت بياناً توضيحياً زعمت فيه عدم مسؤوليتها عن فض التجمع؛<sup>4</sup> وقالت حركة حماس إن التحقيق الأولي الذي أجرته قيادة الحركة أوضح أن الاشتباكات والمناوشات التي وقعت بين المشاركين نجمت عن توتر الأجواء السياسية بين المتظاهرين، ولم تكن حدثاً خططت له أي جهة.

وذكر "مركز الميزان لحقوق الإنسان" أن مجموعة من أفراد الأمن بلباس مدني اعتدوا على المتظاهرين، اعتدوا على المتظاهرين، بما في ذلك ضربهم بالهراوات، وأجبروا المتظاهرين والصحفيين على مسح الصور الفوتوغرافية والتسجيلات المصورة من أجهزة التصوير، وقاموا بتحطيم المنصة المعدة لإلقاء الكلمات أثناء الاعتصام،<sup>5</sup> مما اضطر القائمين على

<sup>3</sup> انظر مركز مدى، "مدى" يستنكر الاعتداءات على الصحفيين في غزة، 19 يونيو/حزيران 2018،

[http://www.madacenter.org/report.php?lang=2&id=1794&category\\_id=6&year=2018](http://www.madacenter.org/report.php?lang=2&id=1794&category_id=6&year=2018)

<sup>4</sup> انظر حماس، "بيان توضيحي حول ما حدث في ساحة السرايا بمدينة غزة"

[18 June 2018, hamas.ps/ar/post/9275](https://www.hamas.ps/ar/post/9275)

<sup>5</sup> انظر مركز الميزان لحقوق الإنسان، الميزان يستنكر الاعتداء على اعتصام الأسرى في ساحة السرايا ويطالب باحترام

تنظيم الفعالية لإلغائها. ووفقاً لأبحاث منظمة العفو الدولية، فإن أحداً من المتظاهرين لم يُقبض عليه أو يُحتجز، ولم يُصب أحد منهم بجروح خطيرة.

## توصيات

تحت منظمة العفو الدولية دولة فلسطين على القيام بما يلي:

- المسارعة إلى فتح تحقيق مستقل، وشامل، وشفاف بشأن أي استخدام للقوة المفرطة، أو القبض أو الاحتجاز التعسفي، أو التعذيب، أو غيره من أشكال سوء المعاملة من جانب قوات الأمن الفلسطينية؛ وحيثما تتكشف أدلة كافية ومقبولة على وقوع أي من تلك الانتهاكات، يتعين ملاحقة المتهمين بارتكابها وتقديمهم لمحاكمة عادلة.
- الوفاء بكافة الالتزامات الواقعة على عاتقها بموجب القانون الدولي، والتي تستوجب منها تعزيز حقوق الإنسان، بما فيها حقه في أمنه الشخصي، وفي حرية التعبير، والتجمع السلمي، والوفاء بواجبها في التحقيق في الانتهاكات ومعالجتها.
- تقديم تعويضات كاملة لجميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك إعادة الحقوق، والتعويض المالي، ورد الاعتبار، والترضية، وضمانات عدم تكرار الانتهاكات.
- التحقق من أن قوات الشرطة والأمن المكلفة بضبط الأمن والنظام أثناء المظاهرات، أو المكلفة بغير ذلك من مهام إنفاذ القانون، لا تستخدم القوة المفرطة؛ وأن تلتزم كامل الالتزام بمدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، ومبادئ الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، بما في ذلك التزام أفرادها بارتداء الزي الرسمي بحيث يسهل التعرف عليهم في جميع الأوقات.

كما تحت منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على القيام بما يلي:

- إعادة النظر في المساعدة المقدمة لقوات الشرطة والأمن الفلسطينية للتحقق من أنها لا تسهّل انتهاكات حقوق الإنسان، وأنها تحقق الأهداف المعلنة لهذه المساعدة، وهي ترسيخ سيادة القانون والالتزام بالمعايير الدولية وتعزيز مبدأ المساءلة داخل أجهزة الشرطة والأمن.
- إدراج احترام حقوق الإنسان في صميم جدول أعمال المباحثات مع كافة الأطراف الفلسطينية، وإخضاعها جميعاً للمساءلة عن الالتزام بنفس معايير حقوق الإنسان.

الحريات العامة وتوفير الحماية للمشاركين في التجمعات السلمية:

<http://www.mezan.org/post/25986/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86+%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%86%D9%83%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A1+%D8%B9%D9%84%D9%89+%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%85+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D9%89+%D9%81%D9%8A+%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%A7+%D9%88%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8+%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85+%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9+%D9%88%D8%AA%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9+%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A%D9%86+%D9%81%D9%8A+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9>

